من رسائل الاخوان المسلمين

حسن البنا يطالب بحكم الاسلام

حلب
١٣٧٣ هـ — ١٩٥٤ م

IKHWANWIKI.COM

مكتبة الاستقامة بحلب هاتف : ١٣٩٥٤

١١٥٩

حسن البنا يطالب بحكم الاسلام

(حضرة صاحب المعالي احمد خشبة باشا وزير الحقانية) .

احمد اليكم الله الذي لا اله الا هو ، واصلى واسلم على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه ومن تمسك بشريعته الى يوم الدين ، وأرفع اليك تحية الاخوان المسلمين فالسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

لست في حاجة الى ان أتقدم اليكم بالبراهين الكثيرة والحجج المتضافرة على ان دواء هذه الامة في رجوعها الى هدى الاسلام في كل الشئون ، واول هذه الشئون القانون ، فأنت بحمد الله ـ فيما اعتقد ـ مقتنع بهذه الفكرة : سمعتك تتحدث بها وتدلل عليها وتعمل لها وانت خارج الحكم . وانت عضو مجلس ادارة الشبان المسلمين ، وانت امين صندوق اللجنة العامة المدفاع عن فلسطين ، وانت رئيس جماعة احياء مجد الاسلام .

والآن يا (معالي الباشا) وقد جاء دور العمل وواجهنا الحقائق ، ودخلنا بونقة التجارب ، واصبحت وانت شيخ القضاة ورأس المشرعين في مركز تستطيع فيه ان تحقق ما يرجوه المسلمون جميعاً ويتمنونه ، ويريدون الحصول عليه مهما كلفهم ذلك من اثمان ، وما كنت انت نفسك تتمناه وترجوه وتؤمن بصلاحيته وتعتقده ، من وجوب تعديل القوانين ، وتوحيد المحكمة المصريه حول شريعة الاسلام ـ الآن وقد صرت راعياً مسؤلا عن الرعية في ناحيتك .

ان صدور الامة محرجة اشد الحرج لشعورها بأنها تحكم بغير كتاب الله وقانونه وشريعته ، وان الشعوب ان تعودت الصبر حيناً فان الانفجار نتيجة طبيعية لهذا الصبر في كثير من الاحيان ، وليس يحرج النفس شيء اكثر من الاصطدام بالعقيدة الراسخة الثابتة . وان قوانيننا الحالية تنافي الاسلام وتصدمه وتحطمه في نفوس المؤمنين به وهم كل هذا الشعب ، وقد تفتحت اذهان الامة وادركت بعد ما بينها وبين دينها في هذه الناحية ، فشعرت بالحرج الشديد ان بقيت الحال على ما هي عليه ، فلا تلجئوا الناس الى عصيان القوانين واحتقار الشرائع والتبرم بالقضاة وبالاحكام .

يا (باشا) لنقف معاً بين يدي الله ونسمع معاً ، ألم يقل الله تبارك وتعالى :

١ - « فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم ، ثم لا يجدوا في انفسهم حرجاً مما قضيت ويسلموا تسليماً ».

٢ - « وان احكم بينهم بما انزل الله ولا تتبع اهواءهم ، واحذرهم ان يفتنوك عن بعض ما انزل الله اليك ، فان تولوا فاعلم انما يريد الله ان يصيبهم ببعض ذنوبهم وان كثيراً من الناس لفاسقون . أفحكم الجاهلية يبغون ؟ ومن احسن من الله حكماً لقوم يوقنون ؟ ». في بيان طويل يستفتح بالاية الكريمة « ومن لم يحكم بما انزل الله فأولئك هم الكافرون » « والظالمون » « والفاسقون ».

٣ - « انا انزلنا اليك الكتاب بالحق لتحكم بين الناس بما اراك الله ولا تكن للخائنين خصيماً ».

هذا في الناحية الكلية ، وفي الناحية الجزئية قد بين القرآن كثيراً من الاحكام في كثير من الشئون المدنية والجنائية والدولية والتجارية وما اليها واكدت الاحاديث الصحيحة كل ذلك وايدته ، وما انزلها الله وقدرها الا ليعمل بها المسلمون ، وينتهوا الى حكمه فيها ، ويستمدوا منها ويطبقوا عليها . فاذا كانت قوانيننا وشرائعنا والدستور نفسه مستمدة من معين غير هذا المعين ، مستقاة من مصادر اوربية بحتة : بلجيكية وفرنسية ورومانية ، وهي في كثير من كلياتها وجزئياتها تتناقض تناقضاً صارخاً مع التعاليم الاسلامية الصريحة ، فكيف يكون موقف المسلم الذي يؤمن بالله وبكتابه فيما اذا عرضت له قضية حكم فيها بغير ما انزل الله وكان الحكم مناقضا لدين الله ؟ وكيف يستحل القاضي هذه المخالفة ، وكيف يستسيغها وكيف يتحمل تبعتها شيخ القضاة ووزير العدالة والتشريع بين يدي أحكم الحاكمين ؟

انقذونا (يا باشا) من هذا الحرج واخرجونا من هذه الورطة ، ولا تجعلوا اعمالنا تصطدم بعقائدنا . وانا اعرف كثيراً من الناس يفضل ضياع حقوقه مدنية او جنائية او تجارية على ان يقف بين يدي قاض يحكم بغير ما انزل الله .

ان التبعة (يا باشا) كبيرة ، ولئن كان هذا الحساب شديداً ان حساب الله أشد ، ومهمتنا التذكير ، ولا يغني ان نتعلل بالمعاذير فان الله لا ينظر إلا الى القلوب والاعمال . هذا من الوجهة الروحية البحتة - ولنأت من الوجهة القانونية .

الم يعترف كبار رجال القانون من مصريين وأجانب بأن الشريعة الاسلامية من اخصب منابع التشريع وأزكاها وأدقها وأشملها ؟ ولم ننس بعد تصريح المسيو بيولا كازلي بوجوب تصحيح القواعد الفاسدة في القانون الفرنسي المعمول به في مصر طبقاً للشريعة الاسلامية ؟! ولم ننس كذلك محاضرات المسيو لامبير وتصريحاته الخطيرة الواضحة في هذا الشأن، ولم ننس بعد تقارير مؤتمر لاهاي في الاشادة بالشريعة الاسلامية وامتداح نظرياتها القانونية وغناها بالبحوث القيمة وكفايتها في التشريع التام . وفي مصر كثير من اعلام رجال القانون يؤمنون بذلك ويصرحون به ويودون ان يكلفوا الاضطلاع بهذا العبء . وعجيب ان يكون من بينهم المستشارون في المحاكم المختلطة بله المحاكم الاهليه ، ومن هؤلاء محمد (بك) صادق فهمي رئيس محكمة المنصوره المختلطة ، والاستاذ عبدالرزاق (بك) السنهوري عميد كلية الحقوق السابق ، كما أشار الى ذلك حضرة كامل (بك) مرسي ، وعبدالفتاح (بك) السيد ، والاستاذ علي بدوي من اساتذة القانون في المحاكم وفي كلية الحقوق .

والبحث العلمي اعدل شاهد على صحة هذه النظريات ، وما قال هؤلاء ما قالوا الا بعد دراسات طويلة وبحوث عميقة خلدوا بعضها بكتاباتهم وبقي بعضها مستقراً في نفوسهم الى الوقت المناسب . وليس المقصود من هذا الخطاب هذه الموازنات ، فذلك له موضع آخر .

ولنأت الى الامر من وجهته العملية .

لقد عاشرتنا هذه القوانين خمسين عاماً ونيفاً ، فماذا افادت منها الامة الا كثرة الجرائم وتزايدها عاما بعد عام ، ويوما بعد يوم ، وانتشار الموبقات وارتكاب الجنايات ؟ ذلك انها لا تتفق مع طبيعتنا ، ولا تصلح في بيئتنا ، ولا تجدى في علاج ادوائنا ، ولا دليل أصدق من الواقع المشاهد . وذلك في الوقت الذي ترى فيه البلاد الاسلامية التي اخذت بشيء من تشريع الاسلام قد استتب فيها الامن ، وتوطدت السلطة وعمت السكينة ، وساد احترام القانون ، واطمأن الناس على الدماء والاموال والاعراض. فهلا تريد مصر ان تصل الى هذه النتيجة المرضية برجوعها الى تعاليم الاسلام وشرائع الاسلام ؟

يا سيدي (الباشا) :

الامر واضح لا يحتاج الى بيان ، وبقيت بعض شبهات يتعلق بها الذين يقفون في طريق الاصلاح بحسن قصد او سوء قصد، نحب أن نناقشها في ايجاز وأنا معتقد ان معاليكم أعرف الناس بأن هذه الشبهات اوهى من ان تقف في سبيل اصلاح ما .

يقول هؤلاء المرتابون :

اولاً : إن في مصر عناصر غير إسلامية إن حكمت بأحكام الاسلام كان ذلك متنافياً مع حرية الدين التي كفلها الدستور للمواطنين ، وإن حكمت بغير أحكام الاسلام كان ذلك نوعاً من الامتياز البغيض الذى حمدنا الله على التخلص منه وإزاحة كابوسه عن الصدور . هذه الشبهة مردودة بجزءيها ، فانهم إن عوملوا بتعاليم الاسلام لم يكن في ذلك إصطدام بحرية الدين ، فان الحرية المكفولة هي حرية العقيدة وحرية العبادة والشعائر وحرية الاحوال الشخصية أما الشئون الاجتماعية فهى حق الامة ومظهر سيادتها ، فهم فيها تبع للاكثرية فاذا ارتضت اكثرية الامة قانونا في هذه الشئون الاجتماعية بصرف النظر عن مصدره فهو قانون للجميع ، إذ ان محاربة الجريمة من حق الدولة ؛ بدليل ان الامم الاوربية وهى التي تفخر باحترامها للحرية والحقوق الشخصية ، وتزهى بأنها أقرت الديمقراطية ، ونادت بحقوق الانسان ـ مع هذا هي تعامل كل نزلائها وأقلياتها بحكم القوانين الموضوعة المرضية عندها بصرف النظر عن أديانهم وعقائدهم ، فالانسان في فرنسا او انجلترا او المانيا او نحوها ، سواء أكان نزيلاً يتمتع بجنسيته الخاصة اومواطناً يخالف الاكثرية في الدين ؛ يحاكم بمقتضى قانون البلاد الموضوع دون نظر الى قانون بلده او تشريع دينه . وبغير ذلك لا تتحقق سيادة الامة ولا يتحقق استقلالها الداخلي . هذا ان عوملوا بأحكام الاسلام وبشريعته .

وان عوملوا بحسب شرائعهم مع الاحتفاظ بحقوق الدولة كاملة معهم فليس في ذلك امتياز يخيف ، فان المساوات في الاحوال الشخصية بين المسلم وغير المسلم مفقودة الا اذا رضي غيره بذلك . ولا يقال ان اقرارنا لهؤلاء المخالفين على احكام دينهم في احوالهم الشخصية امتياز ممنوح لهم يفضلون به غيرهم، بل هو امر خاص

بهم ، واما الامتياز المؤلم فهو ان تضيع حقوق ابناء الوطن في سبيل الاجانب وغير المسلمين بحكم الضعف والاستكانة والذلة والمهانة .

والاسلام الفسيح المدى لا يحتم علينا اي الطريقين فنحن نختار . والاولى الينا أحب وبحالنا اوجب ، ولأمر ما قال الله تبارك وتعالى في صدر آيات الحكم بتنزيله : « فلا تخشوا الناس واخشون ولا تشتروا بآياتي ثمناً قليلا » .

على اننا نعرف كثيراً من افاضل رجال القانون من مواطنينا المسيحيين جهروا كثيراً بأنهم يودون لو عوملوا بأحكام الشريعة الاسلامية في كل شيء .

ثانياً : ويقولون كذلك ان كثيراً من هذه التشريعات لا يمكن تطبيقه عملياً . ولنأخذ مثلاً (الربا) فهل نستطيع ابطاله من محاكمنا وقانوننا ونحن مرتبطون بالنظام الاقتصادي الدولي العام . والشبهة مردودة كذلك بما نشاهد من احوال الدول القوية العزائم التي وضعت لنفسها نظماً اقتصادية خاصة فرضتها على اممها واجبرت العالم على احترامها ، وكان العامل الاكبر في ذلك صدق عزيمة حكوماتها وحسن استعداد شعوبها ، فلا عقبة أمامنا في مثل هذا إلا الوهن ، وتجسيم الامور والخوف الذي لا مبرر له . ونحن والحمد لله امة غنية بمواردها ، وكل المواد الحيوية الضرورية موفورة لدينا ونستطيع الاستغناء الى حد كبير عن غيرنا ـ مع حفظ كياننا الاقتصادي لو صحت عزائمنا ـ ماذا فعلت ايطاليا حين وقفت امامها بالمرصاد اثنتان وخمسون دولة فيها الدول العظمى وفرضت عليها العقوبات وحصرتها داخل ديارها ؟ ألم ترغم هذه الدول على احترام مشيتها وتقدير عزيمتها ، وتنفذ قرارها بدون سيف او نار ، ولكن بغيرة الشعب وعزيمة الحاكمين . وماذا فعلت الدول لهتلر حينما اصدر امره بعدم خروج النقد من المانيا نهائياً ؟ هل وقف دولاب التجارة في المانيا ام احترمت الشعوب الاخرى هذه الارادة وعاملت المانيا على اساس المبادلة التجارية .

لا يقال ان هاتين الدولتين قويتان ونحن ضعفاء ، فليس الكلام في حشد الجيوش وتجهيز المعدات ، ولكن نتكلم في البيع والشراء والاخذ والعطاء ، وكل شعب مهما ضعف حر في ذلك كله ان حددت وجهته ، واستبانت غايته ، وقويت عزيمته ان الشعوب الاخرى يهمها ان تكون معها شرفاء في المعاملة . ونحن نلاحظ ان كثيراً من المصارف والدائنين يرضون بالتسويات وفيها نزول عن شيء من الحق

الاساسي في سبيل الحصول على الحق نفسه ، فاذا منع القانون التعامل بالربا وتشدد في استيفاء الحقوق كان في ذلك الضمان الكافي للممولين الآخرين ، ورضوا به واطمأنوا اليه ، وعاملونا على غير اساس الربا المحرم شرعاً في كل كتاب .

ولماذا لا تكون مصر السابقة بانقاذ العالم (من نظام الربا البغيض) ولماذا لا تبشر حكومة مصر بهذا المبدإ السامي الانساني الرحيم ، ولماذا لا ترفع راية الدعوة الى تحرير الانسانية من رق الربا وإقناع الشعوب بوجاهة هذه الفكرة كما رفعت بعض الدول الاوروبية راية الدعوة الى تحرير الانسان من رق العبودية وأقنعت الشعوب بوجاهة نظرتها وكسبت فخر هذا الدفاع ؟

ولم الخوف وفيم اليأس ؟ هل نعجز عن ان نقدم الانسانية خدمة جليلة ونحن الذين أنقذناها في كثير من المواقف ، واشعلنا بين كثير من أممها شعلة العرفان والنور ؟ ليس هذا من الشعر ولا من الخيال (~~بالمثل~~) ولكنها حقائق سيتنبه لها العالم ، ونريد ان يكون لنا شرف السبق بهذا التنبيه .

ولماذا لا تكون هذه الخطوة (~~بالمثل~~) سبيلنا الى الحرية الاقتصادية ، وطريقنا الى تعويد هذا الشعب الذي طال به عهد الاعتماد على الغير ان يعتمد على نفسه وعلى موارده ، وان يستغني في كثير من شئونه عن الناس؟ وهل هناك فرصة اثمن من هذه؟ وهل هناك عامل يساق به هذا الشعب المتمسك بدينه أقوى من الدين؟ وهل هناك انقاذ لهذا الشعب الفقير اعظم من انقاذه من اللصوص السرقة القساة من المرابين؟

هذا مثل أحببت ان اتقدم به لدحض هذه الشبهة : شبهة صعوبة تطبيق الشريعة الاسلامية ، وأخرت لذلك اعقد المسائل وألصقها وأمسها بحياة الناس حتى لا يكون هناك قول لقائل ، ولا حجة لمعتذر .

ثالثاً : ويقولون إننا حين نطبق هذه الشرائع الاسلامية في قطع يد السارق ورجم الزاني وما إلى ذلك نرجع بالامة الى عهد الهمجية ، ونفوت عليها فرصة الانتفاع بما بلغت من رقي ومدنية ، ونسلكها في نظام الامم المتأخرة المتبربرة . وهذا كلام لا يساوي سماعه ولا يستحسن ان يرد عليه ، وانما أملاه على هؤلاء الناس تحللهم من عقدة النظم الاجتماعية وعكوفهم على الاباحية في كل شيء واعتداؤهم على ما ليس لهم من اعراض وأموال ، وتخوفهم من ان يكونوا الضحايا الاولى لتطبيق هذه النظم الحازمة ، وما كانت الجريمة في يوم من الايام مظهر

من المدنية ولا الرقي ولا كان القانون الذي يستأصل الجريمة ويقضي عليها ـ مهما كان من شدته ـ قاسياً ولا رجعياً ، ولكنه عين التقدم ومظهر الارتقاء الصحيح وهي إحن قديمة ، وأفكار بالية عتيقة ، آن لها ان تنقرض ، وآن للمصلحين ألا يعيروها شيئاً من الاهتمام بعد ان رأينا ان الفكرة العامة للتشريع اصبحت متجهة الى اخذ المجرمين بالحزم واستبدال السبل الرادعة والاحكام الزاجرة بمظاهر الرخاوة القانونية التي ساعدت على انتشار الجرائم في الامم ، وجعلت القوانين تكاد تكون عديمة الفائدة في تهذيب الناس ، واضاعت على الشعوب كثير من الاموال والجهود في المحاكم والسجون والشرط والموظفين والقضائيين بغير طائل.

تحن نريد النتائج العملية ولا عبرة بزخرف القول وتزويق العبارات .

ويقولون ان ذلك غير ممكن عملا فان رجال الشريعة الاسلامية لا يحسنون التنسيق الواجب ورجال القانون لا يلمون بالشريعة الاسلامية الالمام الكامل ، ومتى كان الامر كذلك فمن يتولى اخراج القانون الاسلامي الجديد للناس في صورة منسقة وصياغة قانونية تامة ؟ وتلك شبهة واهية كذلك ، والتعليق على هذه الصعوبة من اهون المسائل ، والدعوى غير صحيحة على اطلاقها ، فان من رجال الشريعة الاسلامية من يحسن التنسيق القانوني الى حد كبير ، ومن هؤلاء الاستاذ الشيخ احمد ابرهيم (بك) وكيل كلية الحقوق . وإن من رجال القانون من درس كثيراً من مسائل الشريعة دراسة تامة عميقة ، ومن هؤلاء الاستاذ السنهوري . ونسوق ذلك على سبيل المثال ، وإلا ففي رجالنا والحمد لله خير كثير ، وقد اضطلع الاستاذ السنهوري وحده بكثير من هذا العبء يوم دعي لتنسيق القانون في العراق فأحسن وأجاد .

واخيراً . يرجف هؤلاء القائلون بفكرة مادية بحتة تدور حول المصالح الشخصية فيقولون انكم بهذا تعطلون هذا الجيش من رجال المحاكم الاهلية من قضاة ومحامين ومستشارين محترمين ، وتتعصبون لرجال المحكمة الشرعية على اختلاف اعمالهم ، فتعطلون قوماً اكثر مما يستطيعون ان يقوموا به وتحرمون الآخرين من كل شيء . ذلك الى انكم ترون ان المحاكم الاهلية ادق نظاماً واعظم في الاجراءات إحكاماً من سابقتها ، فكيف تريدون ان تجعلوا المنظم الدقيق على ما هو اقل منه في ذلك ؟ وهذه مغالطة مكشوفة فليس العلم وقفاً على قوم دون

آخرين ، وفي وسع القاضي الاهلي والمحامي الاهلي ان يدرس احكام الشرع الاسلامي في بضعة شهور . والنظام في المحاكم لا يتقيد بنصوص مواد القانون ، وإنما يرجع الى اسباب اخرى كلها تزول اذا صحت العزائم . على اننا لا نريد بهذا الاصلاح تعصباً لناحية بل نريد ان يزول هذا التفريق كله ونقضي على هذا الانقسام في حياة امة تسير الى الوحدة ، ولا قوة لها إلا بالوحدة ، فلا محاكم اهلية ولا محاكم شرعية ، ولكن محكمة واحدة اسلامية مصرية على أدق النظم واحكم الاجراءات ، عماد قانونها شريعة الله وحكم الاسلام .

هذه هي بعض الشبهات التي تقولوقد رأيتم (معاليكم) انها مردودة بالحجة . مدفوعة بالبرهان ، وذلك شأن كل شبهة يمليها الهوى ويراد بها الصد عن الحقائق

لم يبق بعد ذلك عذر (يا بلدنا) ولهذا يتوجه الاخوان المسلمون اليكم بالرجاء معتقدين انهم في ذلك انما يمثلون الامة الاسلامية جميعاً بهذين الطلبين .

اولاً . ان تسلموا معهم بمبدأ (وجوب العودة الى التشريع الاسلامي وتوحيد المحكمة المصرية على أساسه من الآن) .

ثانياً . ان تأمروا باعادة تشكيل لجنة تعديل القوانين الحالية التي يرأسها الاستاذ كامل «بك» صدقي تشكيلا جديداً يحقق هذه الغاية بأن تسند رياستها الى معاليكم رأسا او الى فضيلة شيخ الازهر او المفتي الاكبر ، وان تضم بين اعضائها اكبر عدد ممكن من رجالنا البارزين في الشريعة الاسلامية من رجال القضاء الشرعي والازهر الشريف ، وفي القانون الوضعي بفروعه المختلفة ، ولا بأس بأن يكون من بينهم الاستاذ كامل صدقي «بك» .

يا « معالي الباشا» اننا امة مسلمة وقد وطدنا العزم على ألا نحكم بغير قانون الله وشريعة القرآن الكريم وتعاليم محمد صلى الله عليه وسلم مهما كلفنا ذلك من ثمن ، ومهما بذلنا من تضحيات ، وذلك أبسط حقوقنا كأمة لا تعدل باستقلالها في كل مظاهره السياسية والاجتماعية شيئا ، فأعينونا على الوصول الى هذا الحق وارفعوا عنا هذ الحرج ولا تلجئو الامة الى سلوك سبيل المضطرين .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

حسن البنا